تاريخ استقبال المقال: 2018/10/21 تاريخ قبول نشر المقال: 2019/03/07 تاريخ نشر المقال: 2019/12/18

الدولة الوطنية وتغير منظومة القيم الدولية في عصر العولمة

The nation-state and the change of international values in the era of globalization

فتيحة شيخ
جامعة مولود معمري - تيزي وزو - الجزائر
chikhfatihaprof@gmail.com

ملخص:

إن بروز مصطلح العولمة كظاهرة عالمية أعادت تشكيل خريطة العالم الجيو-سياسية، وأثرت تأثيرا جوهريا في بنيته الأساسية، واستلزمت التغيير في المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها حقل العلوم السياسية بسبب تغير ظروف موضوعية فرضت إعادة فهمها بطريقة مختلفة مثل مفاهيم: الدولة ، السيادة، المواطنة،....الخ. هذا في وقت أن الترتيبات الإستراتيجية العالمية الراهنة تظهر العولمة على أنها عملية إقصاء مبرمجة ورفع الحماية على مجموعة كبيرة من دول وشعوب العالم. وكان لا بد من إعادة النظر في العديد من المفاهيم التي تشكل محور العلوم السياسية، وإعادة فهمها بطريقة تتناسب مع العصر الجديد، ومن بين هذه المفاهيم، مفهوم الدولة الوطنية الذي يشكل محور هذه الدراسة التي نحاول من خالها الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة وتغير منظومة القيم الدولية الخاضعة للتطور العلمي والتكنولوجي؟

الكلمات المفاتيح *الدولة الوطنية، العولمة، منظومة القيم الدولية، الثورة العلمية والتكنولوجية، الاعتماد المتبادل.*

Abstract :

This study focuses on the most important changes in the system of international values related to scientific and technological development, called globalization. The emergence of globalization as a global phenomenon has contributed to the restructuring of the geopolitical map of the world and had a major impact on its structure: many concepts constituting the field of political science have to be redesigned and reinterpreted adapted to the new era. Among these concepts: nation-state on which this study focuses. Keys- words: globalization, nation-state, interdependence, scientific revolution, international values.

Key words:(*globalization, nation-state, interdependence, scientific revolution, international values****)***

L'Etat –nation et le changement de valeurs internationales à l'ère de la mondialisation

Résumé :

Cette étude se concentre sur les changements les plus importants survenus dans le système de valeurs internationales liés au développement scientifique et technologique, appelée mondialisation. L'émergence de la mondialisation en tant que phénomène mondial a contribué à la restructuration de la carte géopolitique du monde et a eu un impact majeur sur sa structure : de nombreux concepts constituant le domaine des sciences politiques ont du être repensés et réinterprétés d'une manière adaptée à la nouvelle époque .Parmi ces concept l'Etat- nation sur lequel se concentre cette étude.

Mots-Clés :(*Etat- nation, mondialisation, valeurs internationales, révolution scientifique, interdépendance****)***

– مقدّمة:

لقد أدت التغيرات التي عرفها العالم خلال تسعينات القرن الماضي، خاصة في شقيها السياسي والاقتصادي، إلى إفراز أبعادا جديدة لمفاهيم عديدة في الحقل السياسي والأكاديمي، مؤثرة تأثيرا جذريا في الهياكل السياسية والاقتصادية للمنظومة الدولية، وكان من أبرز تلك التغيرات، ذلك التحول في بنية النظام الدولي : من الثنائية إلى الأحادية القطبية مع انهيار الاتحاد السوفييتي والذي ترجم على انه فوز للفكر السياسي الليبرالي، وتجلت أبرز مظاهره في الاتجاه المتزايد نحو تدويل الحياة الاقتصادية في كل بلد على حدا، حيث لم تعد الحدود الوطنية كافية في عصرنا هذا لنمو القوى الإنتاجية إلا في إطار تدويل الحياة الاقتصادية بكاملها، وهذا ما يطلق عليه بالعولمة ، وما يميزها من تسارع العلاقات فيما بين الدول في مجالات التجارة والسياحة والسفر والتكنولوجيا والتمويل والاستثمار في الفرص التي تتيحها عملية العولمة ذاتها.

وبروز مصطلح العولمة كظاهرة عالمية أعادت تشكيل خريطة العالم الجيو–سياسية، وأثرت تأثيرا جوهريا في بنيته الأساسية، واستلزمت التغيير في المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها حقل العلوم السياسية بسبب تغير ظروف موضوعية فرضت إعادة فهمها بطريقة مختلفة مثل مفاهيم: الدولة ، السيادة، المواطنة،....الخ. هذا في وقت أن الترتيبات الإستراتيجية العالمية الراهنة تظهر العولمة على أنها عملية إقصاء مبرمجة ورفع الحماية على مجموعة كبيرة من دول وشعوب العالم.

انطلاقا من هنا تكون الإشكالية كالتالي:

ما هو مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة وتغير منظومة القيم الدولية الخاضعة للتطور العلمي والتكنولوجي؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى سؤالين هما:

– ما هي ابرز المتغيرات الدولية في عصر العولمة؟

– كيف أثرت العولمة على الدولة الوطنية؟

أولا: العولمة، المفهوم والأبعاد

1– تعريف العولمة

تشير العولمة إلى تغيرات حقيقية ذات أهمية أساسية، ولهذه التغيرات أثار عميقة في السياسة كما في الاقتصاد والأنشطة العسكرية وكذلك في البيئة.

في الواقع لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف واحد للعولمة.

يربط **جوزيف س.ناي Joseph Samuel Nye**[1] بين مفهوم العولمة globalization والعالمية universal، فيعرف العالمية بأنها حالة يشتمل العالم فيها على شبكات من الاعتماد المتبادل تمتد على مسافات تشمل عددا

من القارات. وقد تتصل هذه الشبكات من خلال تدفق وتأثيرات رأس المال والبضائع، والمعلومات والأفكار والناس والقوة وكذلك المواد ذات العلاقة البيئية والحيوية (كالمطر الحامضي والجراثيم). وتشير العولمة وعكسها إلى زيادة العالمية أو تراجعها[2].

يعرف جون بيليس وستيفن سميث John Baylis وSteven Smith العولمة على أنها "عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات بشكل يكون معه تأثير الأحداث في ركن من أركان العالم متزايد أكثر فأكثر في الناس والمجتمعات ضمن ركن أو أركان أخرى بعيدة للغاية عن مركز تلك الأحداث"[3].

فعالم العولمة هو عالم يتصاعد فيه ترابط الأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويكون لها تأثير متزايد أيضا. وابرز مثال على ذلك هو"**شبكة مواقع العالم أجمع**" **(world wide web)** التي يرمز لها بالانجليزية **(www)** والتي تسمح لنا بالاتصال المباشر والفوري بمواقع شبكة المعلومات الدولية **(internet)** المنتشرة في جميع أنحاء العالم، ومن الأمثلة الأخرى: الاتصالات التلفازية في أنحاء العالم، والصحف العالمية والحركات الاجتماعية الدولية كمنظمة **أطباء بلا حدود** أو **السلام الأخضر**، وسلاسل مطاعم الوجبات السريعة ماكدونالد أو كوكا كولا، والاقتصاد المعولم من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى المخاطر والأوبئة على صعيد العالم كالتلوث ومرض الايدز...الخ[4].

ويرى Theodore Levitt أن العولمة هي اتجاه موحد لكافة الأسواق العالمية حيث التعميم وانتشار التكنولوجيا عوامل تميز السوق الدولية بما يجعل المؤسسات تعمل بصفة مستمرة وبتكلفة منخفضة وكأن العالم يشكل جزءا متكاملا[5].

بينما يصف أسامة المجذوب عملية العولمة بأنها التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي أدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة[6].

من خلال هذه التعاريف يتبين لنا سيطرة العوامل الاقتصادية على الحياة الاجتماعية وتمحور العلاقات بين الدول حول الاقتصاد، فالنظام العالمي الحالي هو نظام إقصاء وإدماج في القيم الغربية وتقليص كل الأبعاد إلى العقلانية الاقتصادية.

وما يهمنا في موضوعنا هذا، ليس إيجاد مفهوم موحد للعولمة وإنما إبراز مظاهرها كعملية مركبة لها أبعادها وتأثيراتها على الدول الوطنية.

2- مظاهر العولمة

إن عولمة الاقتصاد لم تتوسع على نمط واحد بالنسبة لجميع الدول أو المناطق الإقليمية، حيث تمس أساسا «العالم المتقدم المتكامل»، أو ما يعرف بدول الثالوث [7].

وتتحدد مظاهر العولمة في المظاهر التالية التي تعبر عن تغير في منظومة القيم الدولية.

أ- عولمة المبادلات

إن اندماج العالم بعمق عن طريق التجارة لا يعد ظاهرة جديدة، حيث عرف العالم في نهاية القرن التاسع عشر ديناميكية قوية للاندماج العالمي ناتجة عن الحركة عبر الحدودية للسلع ورؤوس الأموال والمعلومات. غير أن ظاهرة الاعتماد المتبادل التي ميزت بداية القرن العشرين قد تحطمت

بسبب الحرب العالمية الأولى. ومنذ **ثمانينات** القرن الماضي نجد أن التجارة الدولية قد أعطت قفزة جديدة للاندماج العالمي[8].

فمنذ تسعينات القرن الماضي (عشريتين قبل بداية الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008) تعرف التجارة العالمية تغيرات كبيرة في طبيعتها وحجمها وتسارع إيقاعها، حيث وصلت نسبة نمو التجارة العالمية في هذه الفترة 6.8٪ في السنة، وهي مرتين أسرع من نمو الإنتاج العالمي (حوالي 3٪ في السنة)[9].

ويرتبط هذا التسارع في الانفتاح الذي عرفته التجارة العالمية منذ 1990 بتحرير المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، والثورات التكنولوجية، وتطور وسائل النقل واستراتيجيات المجموعات الكبرى التي قلصت المسافات الجغرافية (انخفاض تكاليف النقل وتكاليف الصفقات التجارية) وكذا قلصت العراقيل التنظيمية (رفع الحواجز الجمركية وإلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات المباشرة).

ب- العولمة المالية

تتميز العولمة المالية بترابط الأسواق المالية، ببروز أسواق مالية ومنتجات مالية جديدة التي استقطبت المستثمرين، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي الأسهم والسندات، وينتج عن هذه التغيرات عدم اليقين وعدم الاستقرار الذي يدعم المضاربات. فاجتماع الظروف الدولية من انخفاض العراقيل التنظيمية، انفتاح الأسواق الوطنية، وتطور العبقرية المالية وتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، أدت كلها إلى انخفاض تكاليف الصفقات وانجازها في وقت أسرع بكثير من ذي قبل. كما أن حرية المبادلات وحرية حركة رؤوس الأموال قد ساهمت في تدعيم

تبييض الأموال والحركة غير الشرعية للأموال، وكذا اقتصاد العصابات الذي يعيش من تبييض أموال الأسلحة أو المخدرات[10].

ج- تنظيم عالمي للإنتاج

ما يلاحظ كذلك على المستوى العالمي هو وجود تنظيم عالمي للإنتاج في بعض القطاعات الإستراتيجية (السيارات، الإلكترونيك) مع ارتفاع متزايد للشركات الكبرى المسيطرة عالميا. فتطور «**نظام الإنتاج العالمي**» يشكل أحد الخصائص المحددة للعولمة الحالية. ففي عام 1908 عندما ظهرت لأول مرة سيارة فورد من نوع T ، وجد العالم نفسه أمام صناعة أصيلة وتم تجميعها مجملا في نفس المصنع بالولايات المتحدة الأمريكية. بعد قرن من الزمن نجد أن إنتاج الولايات المتحدة يمثل سوى ثلث من القيمة المضافة للسيارات ذات الإنتاج الوطني. كما في قطاعات الصناعات الأخرى، فان إنتاج السلع الذي كان يتم سابقا في أماكن خاصة، أصبح يجزأ إلى أماكن مختلفة، والعناصر والمنتجات يتم تجميعها من طرف شبكات إنتاج تغطي عددا كبيرا من الدول[11].

وهذه الطريقة تنطبق على العديد من قطاعات الإنتاج، ففي مجال إلكترونيك الإعلام الآلي، نجد أن مراكز العمليات الإقليمية المتمركزة في آسيا الشرقية، تراقب الشبكات العالمية. فهناك إحصائيات تقول أن ثلثي (3/2) مواد الإعلام الآلي التي يتم تسويقها في الولايات المتحدة الأمريكية، تمر أولا من الصين. كما أن مفهوم «السيارة الوطنية»، هو مفهوم ينتمي إلى الماضي، حيث أن هذا القطاع كذلك يعرف تفكيك في عملية التصنيع.

إن التغير في طريقة الإنتاج وتدويل الحياة الاقتصادية يمثل الشكل المحدد الذي يكتسبه تقسيم العمل الدولي حاليا. وهو الشكل المحدد أيضا

للطابع الجماعي الدولي للإنتاج. وهما معا يشكلان القوة المحركة لمسار الاقتصاد العالمي الحالي. وتتولى الشركات متعددة الجنسية قيادة عملية تدويل الإنتاج من خلال تكرار مسارات الإنتاج خارج الحدود الوطنية وتوزيعها ونقل مراحل منها إلى دول أخرى[12]، وتعمل هذه الشركات على إعادة تحديد قواعد اللعبة التي فرضتها الدول سابقا، بحيث تكون لصالحها[13].

وما يلاحظ على المستوى العالمي هو تمركز أغلبية تدفقات الاستثمار المباشر التي تخوضها الشركات فوق القومية في الدول المتقدمة وعددا من الدول الصاعدة كالصين والبرازيل، حيث وصلت قيمة هذه التدفقات إلى 1430 مليار دولار عام 2017 بنسبة انخفاض تعادل 23% مقارنة بعام 2016[14]. وتحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على المركز الأول للدول المستضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة للعام 2017 بمقدار 275 مليار دولار، واحتلت الصين المرتبة الثانية لنفس السنة بمقدار 134 مليار دولار واحتل البرازيل المركز الرابع بمقدار 58 مليار دولار لعام وزارة الاقتصاد، 2017[15]. وتؤدي هذه الاستثمارات في معظم الأحيان إلى انتقال تمركز جزء أو مجمل النشاط الإنتاجي إلى الخارج بعدما كان قائما في الإقليم الوطني، ولكنها تؤدي في معظم الأحيان إلى تنويع التمركز في أسواق موسعة.

ففي وقت أن معظم البحث حول التنمية والابتكارات هي محققة من طرف المجموعات الكبرى، أصبحت عملية الإغراء من طرف الدول النامية عملية إستراتيجية، لهذا يلاحظ تمركز كبير حول بعض الدول وتهميش متزايد لمعظم الدول النامية باستثناء بعض القطاعات المرتبطة بالوصول إلى الموارد الطبيعية. وتصل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية بمقدار671 مليار دولار عام 2017، وتشكل آسيا مجالا متناميا

لاستقطاب الاستثمارات حيث تستقطب لوحدها 476 مليار دولار، في حين تقدر قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا بمقدار42 مليار دولار عام 2017[16].

د- الثورة العلمية والتكنولوجية

أدت الثورات التكنولوجية العالمية الحالية (المتعلقة بالأجهزة الجديدة، والاكتشافات في ميدان الطاقة، واكتشافات التكنولوجية الحيوية[17]، ومعالجة المعلومات) إلى تغير في هرمية المصالح، فهي تنتشر بكثافة متنوعة وتؤدي إلى طرق تنظيمية جديدة[18]، حيث أدخلت الثورة العلمية والتكنولوجية تغييرا نوعيا شاملا على العمل البشري، ولقد اقتضى التغير في طبيعة العمل إلى تجديد هياكل الصناعة وابتكار صناعات جديدة. وقامت ثورة في مجال قوى الإنتاج العصرية محتواها الرئيسي هو الانتقال من توفير العمل العضلي إلى توفير العمل العقلي نفسه. وهي ثورة تغير بالضرورة من ظروف الإنتاج ومن شكل السلع المنتجة. وهكذا نشأت صناعة جديدة هي صناعة المعرفة. أصبح العلم سلعة وأصبح موضوعا للإنتاج والمبادلة. وتطورت هذه الصناعة «صناعة الاختراع» بحيث صارت هذه الصناعة الأولى من حيث استثماراتها ونفقاتها. ولم تعد المنافسة الاقتصادية تقتصر على ميدان الإنتاج المادي، بل امتدت إلى المجال غير المادي. وأصبحت بذلك التكنولوجيات الحديثة موضوعا أساسيا للتجارة الدولية[19].

الأكيد هو أن لهذه الثورات التكنولوجية فائدة كبيرة على حياة البشرية، ولكن أثبتت أيضا التجربة أن القفزات التكنولوجية صعبة وأن فاعلية التكنولوجيات الجديدة يتعلق بالنسيج الاجتماعي، والاقتصادي والتقني الذي

يسمح بتكييفها. فالمعلومة لا تصبح معرفة إلا إذا استطاع من اكتسبها أن يفك رموزها، ويفهمها ويوفقها مع معارف أخرى ويستعملها ويخزنها. تتوقف المعرفة العلمية والتقنية على« البحث حول التنمية » الذي تؤمنه الشركات متعدية الجنسية، وعلى القدرات الوطنية أو الإقليمية وعلى النظام التعليمي، بهذا يمكن القول أنه لا توجد عولمة المعرفة وإنما سيطرة الثالوث على هذا المجال مع إقصاء كبير للدول النامية[20].

تؤثر التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والمعرفة، أو «**الاقتصاد الجديد**»، على طرق التعلم، والإنتاجية والمنافسة بين الشركات، كما أن هذه الثورات المعرفية يمكن أن تمثل الرهان حول إستراتيجية النفوذ بالنسبة للقوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. أما فيما يخص الدول النامية لاسيما الإفريقية، فإن الوصول إلى المعلومات والمعرفة (بالنظر إلى قدم شبكات الاتصال والتكاليف المرتفعة) سوف يتمركز في العواصم ولن يمس سوى جزء محدود من السكان.

ه- العولمة الثقافية

تمثل العولمة مجالا للانفتاح على تأثيرات وأفكار مسوقة من خلال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصالات، التي يمكن أن تؤدي إلى ديناميكيات سياسية واجتماعية جديدة. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى مصطلح صناعة الثقافة الذي وضعه ثيودور أدورنو وماكس هورخيمر (Horkheimer and Adorno)[21]، وتشير نظريتهما إلى انه في سياق الرأسمالية الصناعية، لا يمكن فهم الثقافة على أنها صنع المثقفين، بل على الأصح لقد أصبحت الثقافة سلعة من نتاج العملية الصناعية وتعكس منتجات الصناعة الثقافية المنطق العام للربح وقابلية الإنتاج والمعيارية التي يتسم بها

الإنتاج الصناعي. وقد حولت الثقافة إلى شيء يباع ويشترى. وتعد صناعة الثقافة جزءا لا يتجزأ من نظام أوسع من الاستغلال لأنها تخلق إطارا إيديولوجيا وتحافظ عليه. فهي تبرمج مستمعيها للاعتقاد بان القيم الرأسمالية هي القيم الوحيدة[22]. فعلى الصعيد الثقافي تهدف العولمة إلى إعادة تكوين فكر الإنسان، وتغيير مفاهيمه وقيمه الأخلاقية لتحل محلها المادة وثقافة الاستهلاك، وان تتخلى كل أمة عن شخصيتها وعقيدتها ومبادئها والأخذ بأنماط سلوكهم من تربوية، وتشريعية، وإعلامية[23].

يسجل كذلك على المستوى الدولي عولمة اقتصاد الجريمة مع تطور عمليات تبييض الأموال، وتجارة الأسلحة أو المواد الأولية التي تغذي الصراعات (مثل البترول والألماس). بهذا تقتضي العولمة إعادة ترتيب الأوراق بين الأقاليم والشبكات العالمية. فهي مجال للاعتماد المتبادل بين النشاطات الشرعية وغير الشرعية، هي كذلك مجال للتنافس بين السلطات العمومية والسلطات الخاصة، بهذا تعيد النظر في إشكالية الدولة القومية.

ثانيا: الدولة الوطنية في ظل العولمة

تعبر العولمة عن مرحلة تاريخية أساسها زيادة التداخل والترابط بين مناطق العالم مما أدى إلى تراجع أهمية الحدود وسيادة الدولة الوطنية[24] فـــي ظل تعدد الظواهر التي تتخطى هذه الحدود.

إن العولمة الحالية تعيد النظر في النظريات القائمة على "سلام وستفاليا"[25]، فهي تعيد النظر في الفلسفة السياسية الواقعية من هوبز (Hobbes) إلى آرون (Aron) مرورا ب: Clausewitz, Waltz, Weber، الفلسفة التي تقول بأن الدولة الوطنية هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأنها الوحدة الأساسية للمنظومة الدولية، وأنها قائمة على

القوة والسلطة وتهيمن على العنف المادي الشرعي. فالوضعية اليوم تغيرت، حيث نلاحظ العديد من الشبكات المنظمة في سلطات وتفاعلات متقاطعة، بالإضافة إلى التفاعل بين المصادر الأساسية للسلطة الإيديولوجية، الاقتصادية، العسكرية والسياسية. فلقد انقسمت الساحة العالمية ما بين نظام عالمي قائم على منطق الدولة الوطنية وشبكات من التدفقات فوق القومية[26].

لقد كانت بداية تسعينات القرن الماضي مرحلة تراجع النموذج السوفيتي الاشتراكي، وتراجع الكينزية، واندفاع الفكر الليبرالي الجديد، وكان للتطور العلمي والتكنولوجي، خاصة في وسائل الاتصال والمعلوماتية والصناعات الالكترونية، دور أساسي في قدرة الرأسمالية على التكيف، وقاد قطاع المعلومات والمعرفة العلمية الحديثة وأجهزة الاتصال والحاسب الالكتروني، ثورة في عالم الاقتصاد تغيرت بموجبها الأمور على نحو غير مألوف بالمقارنة بما حققته الثورات التكنولوجية السابقة[27].

ولقد صاحب هذا التحول في الواقع تحولا آخرا في مجال الفكر السياسي والاقتصادي لصالح الحرية الاقتصادية أو السوق[28] والذي بلور ما يناسب تطور الرأسمالية وضمان مصالحها، ولقد تم العمل في اتجاهين:

الأول: تحجيم دور الدولة الوطنية وتقليص تدخلها في النشاط الاقتصادي.

والثاني: المناداة بإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح أصحاب رؤوس الأموال بتخفيض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة، وبيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها للأفراد.

وقد عبر " فرنسيس فوكوياما Fukuyama Francis عن انتصار الأنظمة الرأسمالية الليبرالية ووصفه بأنه نهاية التاريخ، وقد وضع هذا التعبير عنوانا لمقالته التي نشرها عام 1989م، وأكد فيها أن الأنظمة الليبرالية والاقتصاد الحر سوف يسودان العالم، وأن انتصار الليبرالية

والاقتصاد الحر على الشيوعية والاقتصاد المركزي يؤكد هيمنة الغرب علي النظام العالمي الجديد ."ويقول فوكوياما "إن الديمقراطية الليبرالية بإمكانها أن تشكل فعلاً منتهى التطور الايدولوجي للإنسانية، والشكل النهائي لأي حكم إنساني، أي أنها من هذه الزاوية تعد نهاية التاريخ"[29]

وتعتبر منظمة التجارة العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأداة الأساسية لخدمة أغراض الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات. وهي تتجاهل باستمرار مطالب الدول النامية، ومتطلبات التنمية المستديمة وأحوال البيئة، كما أنه من الواضح أن مبدأ الليبرالية المطلقة والحد من حقوق الدول في التشريع في شؤون العلاقات الدولية، وفرض تشريعات موحدة، إنما يعني تفكيك سلطة الدول وإضعافها لصالح تكريس هيمنة المصالح الرأسمالية العالمية على القرار الاقتصادي العالمي، وتكريس سلطة الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة[30].

يعكس عصر العولمة تعدد وتنوع المشكلات والتحديات التي تواجه الدول، خاصة الدول النامية، وما يرافقها من تنامي اتجاهات التطرف والصراعات الداخلية وظهور أنماط من التصادمات والاحتكاكات في النظام القيمي والفكري. وربط مفهوم العولمة بهيمنة النشاط الاقتصادي الرأسمالي، وتحول العالم إلى سوق استهلاكية كبرى لمنتجات الشركات. أما في المجال الثقافي فالأمر يظهر وكأنه انتصار لثقافة الشمال المتقدم على الجنوب المتخلف وفرض الذوق والثقافة الأميركية والغربية على العالم.

بالإضافة إلى ظهور القوة والإكراه في الدبلوماسية بوضوح في السياسة الدولية، خاصة في الدول النامية، وبروز مناطق في أسيا وإفريقيا وأوروبا الشرقية كمناطق رخوة في النظام العالمي[31]، يتم إعادة هيكلتها وترتيبها على كل المستويات، بالقوة والإكراه ووسائل الضغط كما حدث

فـــي البوسنة والهرسك ورواندا وأفغانســـتان والعراق والسودان وباكستان وسوريا وليبيا وغيرها من الدول.

كما أن اتساع اقتصاد عالمي موازي إجرامي ومافيوي (تبييض الأموال، الجنات الضريبية) قد زاد من عجز السلطات الحكومية أمام كل هذه الظواهر التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة. فبينما كانت عملية التنظيم من الامتيازات السيادية للدولة نجد أنها تترك المجال في الوقت الحالي للحكم الراشد أين تتدخل عدة فواعل، فلقد فقدت الدولة الهيمنة على الصالح العام في وقت برزت فيه فواعل جديدة من المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، المؤسسات، النقابات، الجمعيات، الأحزاب السياسية،...الخ).

ثالثا: مستقبل الدولة الوطنية في عصر العولمة

إن موضوع تراجع دور الدولة الوطنية وتعاظم دور المؤسسات الدولية والشركات فوق القومية يشكل محور خلافات. فالواقعيون بتركيزهم على مفهوم السلطة، ينفون دور هذه المؤسسات، باعتبارها ذات تأثير ضعيف في حد ذاتها. وأن التأثير الذي تمارسه هذه المؤسسات إنما هو نابع من أفعال الدول التي تشكلها. في مثال الاتحاد الأوروبي يذكرون الدور المهيمن لألمانيا باعتبارها مفتاح الاتحاد الأوروبي. البعض الآخر من الواقعيين، خاصة الأوروبيين، يعتقدون أن عددا كبيرا من المؤسسات الدولية هي تحت مراقبة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بهذا تعكس المصالح الأمريكية، ويعتبرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية كأدوات خفية من أجل ممارسة نفوذهم على دول أخرى[32].

لهذا فان قضية تراجع الدولة يجب أن تؤخذ بحذر على اعتبار أن العديد من العوامل تظهر الدور الأساسي الذي تلعبه الدولة لاسيما الدول القوية (المركز) على الساحة الدولية.

فيما يتعلق بمستقبل الدولة الوطنية فإن فلسفة ما بعد الحداثة في النظام العالمي تقوم على تعميق دور الدولة في دول المركز، مقابل تفكيك الدولة في الجنوب وإرجاعها إلى عصر ما قبل الدولة، كالقبيلة والمذهب والجماعات الإثنية[33].

إن العالم اليوم يمكن وصفه بشكل مبسط باسم (شركة العالم)، أو (العالم الشركة) وهذا يعني أن صيرورة كرتنا الأرضية متجهة نحو التحول لتصبح ملكا لشركة يساهم فيها العالم كله، تستغل موارده وتديرها وفقا لنظام الشركة. مع مواصلة إقصاء الدولة، والحديث عن صيغة جديدة لها، وفي هذا الصدد يقول البروفيسور فيليب بوبيت قوله: " إن العالم يشهد حاليا ولادة شيء جديد لا علاقة له بكل الأنماط السابقة يدعى (الدولة السوق) حيث تكون علاقة الدولة بمواطنيها أشبه بعلاقة المؤسسة التجارية بالمستهلكين."[34]

لقد نجحت إستراتيجية النظام العالمي المعولم في العديد من الدول النامية بعد تدويل نزاعاتها الوطنية ووظيفتها الأمنية، من خلال خلق تداخل وظيفي بين أمن الدولة وأمن الشركات الاحتكارية العابرة للحدود، فقد تحولت عدد من الدول (بفعل هذه السياسة) إلي سوق مفتوحة أمام التدفقات السلعية والمالية والمعلوماتية، لم يكن ذلك ليحدث لولا هذه السلسلة من الاختراقات للدول النامية والفقيرة، أدت في النهاية إلي هذا التحول الكبير في وظيفتها، علاوة علي السعي الحثيث لتحويل الدولة نفسها إلي أداة في خدمة النظام العالمي للسيطرة والهيمنة علي العالم .

وتتمثل مخاطر الدولة في الجنوب بين تدخلين، الأول تدخل النظـــام العـــالمي في إخضاع المنطقة والهيمنة عليها وتفتيتها لضمان استمرارية السيطرة والهيمنـــة عليها، وذلك بآليات وأساليب عديدة على رأسها المؤسسات الرأسمالية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات . أما مصدر الخطر الثاني علي الدولة في الدول النامية فهـــو صـــادر عـــن الدولـــة نفســـها ومكوناتها الداخلية وعجزها في بناء الجماعة الوطنية وبروز الانتماءات الصغرى الناتجة عن التنوع العرقي والطائفي والمذهبي وبروز مشكله الأقليات كذريعة للتدخل واختراق سيادة الدولة، ما يـــؤدي إلي إضعاف الدولة (سوريا، اليمن، مالي...). ويعتبر العديد من المفكرين أن ســـلوك الدولـــة وفشـــلها الداخلي كان سببا رئيسيا في تدويل قضاياها الداخلية، والذريعة الرئيسة التـــي يعتمـــد عليهـــا النظام العالمي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ففي وقت يتقوى فيه مركز الدولة الوطنية في العالم المتقدم، والأدلة كثيرة على ذلك:- حوالي نصف الثروات الناتجة من طرف الدول المصنعة يعاد توزيعها من طرف السلطات العمومية، بهذا يمكن القول أن الدولة أصبحت تلعب دورا متزايدا في التنظيم وفي توزيع الثروات، وتلعب الدولة دورا هاما في توفير الخدمات العامة والتحقيق من كفايتها وجودتها. فالسوق أو القطاع الخاص ليس بإمكانه أن يوفر هذه الخدمات بنفسه إلا كمتعاقد مع الدولة، وأن للسوق كبواته التي يجب على الدولة الاحتراس لها. ويكون بهذا دور الدولة هو الحفاظ على الأمان في المجتمع، بما فيه الأمان في حياة الأفراد وممتلكاتهم ومعاملاتهم، كما أنها المسئولة عن وضع إطار تنظيمي ومؤسسي للتنمية وخاصة في القطاع المالي وقطاعات البنية الأساسية والطاقة والبيئة[35].

– إن الانفتاح التجاري الخارجي لا يقصي تماما الدولة، حيث توجد مخاطر مرتبطة بالانفتاح ينبغي على السلطة العمومية تغطيتها (مثل الحمائية التي تمارسها الإدارة الأمريكية الحالية اتجاه المنتجات الصينية، والحمائية الأوروبية المتعلقة بالمواد الفلاحية) .

– سيطرة الدول المتقدمة على المؤسسات والمنظمات الدولية والتحكم في سلطة القرار (هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على سلطة القرار في منظمة الأمم المتحدة وباقي المؤسسات الدولية).

– إن معظم الابتكارات التقنية التي عرفتها المجتمعات المعاصرة هي من تمويل أو دعم الدولة، لاسيما في ميدان النفقات العسكرية: النووية، الإعلام الآلي، والانترنيت.

تطرح إشكالية الدولة في ظروف جد مختلفة بالنسبة للدول النامية والفقيرة. ففي معظم الدول النامية والفقيرة تظهر الدولة عاجزة عن تأدية وظائفها، فهي تعاني من العديد من الأزمات: أزمة مشروعية، حتى انه في بعض الأحيان يتم الحديث عن الدول المنهارة (الصومال مثال عن الدولة المنهارة، وهذا الانهيار يتم تفسيره في بعض الأحيان بعوامل خارجية مثل التصحيح الهيكلي، وأخرى داخلية مثل الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي وانهيار الهياكل الإدارية تحت تأثير الرشوة، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية في هذه الدول والأمثلة كثيرة (أفغانستان، باكستان، العراق، ليبيا، سوريا، اليمن، مالي...). بالإضافة إلى هذا تظهر أزمة المديونية التي تشكل عبئا ثقيلا على النفقات العمومية في الدول النامية (مديونية باكستان مثلا تتجاوز 227 مليار دولار عام 2018 كلها للنظام العالمي ومؤسساته المالية والتجارية الغربية) [36].

فإشكالية الدولة في الدول النامية يمكن أن يعبر عنها بما يصفه سمير أمين على أنه:

« ...**تآكل الدولة من الأعلى ومن الأسفل، فالدولة تتآكل من أعلى من خلال جهود القوى العالمية التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية القوية، ومن الأسفل تتآكل الدولة نتيجة تبلور مطالب اقتصادية محلية لا وطنية ولا تتم بالتماسك أو الارتباط بالإطار الوطني**»[37].

فمستقبل الدولة الوطنية في الدول النامية مرهون، بالإضافة إلى إرساء الديمقراطية وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان التي تعتبر من الأشياء الايجابية التي تسوق لها العولمة، بمجموعة من الخطوات الهامة التي ينبغي على الدول انتهاجها:

– تدريب وتأهيل فئة الشباب، لان بناء القدرات على البحث والتطوير في العلوم والتكنولوجيا يعتبر إحدى المتطلبات الرئيسية من أجل التعامل مع التحدي العالمي الذي يفرضه التحول نحو المجتمعات القائمة على المعرفة.

– بناء ثقة متبادلة بين القطاع الخاص والدولة وتقاسم المسؤولية في بناء الدولة الوطنية.

– تحرير الجامعات ومراكز البحوث من الوزارات أو الوصايات[38].

– مكافحة الفساد وتشجيع المساءلة والمسؤولية الاجتماعية للقطاعين الخاص والعمومي.

– الممارسة الديمقراطية كمدخل إلى التنمية المستديمة وإقامة دولة القانون، حيث أثبتت التجربة التاريخية، أن البلدان التي اتبعت خيار الممارسة الديمقراطية، قطعت أشواطا هامة في تحقيق التنمية (الهند أحسن مثال على ذلك).

– تنويع الاستثمارات والحد من هجرة الأدمغة. إن تدعيم الاستثمارات المحلية والأجنبية بتحسين الظروف الملائمة على جلب هذه الاستثمارات من شأنه أن يحوّل الدول النامية والفقيرة إلى مناطق للرخاء والاستقرار، فالشباب بإمكانه أن يشكل فرصة في حالة ما إذا اتخذت سياسات فعلية للتكوين والإدماج في الاقتصاد، وفي حالة التهميش والتفقير فان التهديد سيكون كبيرا: كتفشي الإجرام، وغياب الأمن، والانتفاضات، وهي مقومات الانفجار الاجتماعي، والتطرف الديني والإحباط الذي يولد عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

خاتمة:

يمكن أن نلخص نتائج الدراسة في ما يلي:

– على المستوى الاقتصادي:

* إن مستقبل الدولة الوطنية في عصر العولمة يقوم علـــى تعميق دور الدولة الوطنية في دول المركز (الدول المتقدمة)، مقابل تفكيك الدولة في الجنوب (الدول النامية والفقيرة) وإرجاعها إلى عصر ما قبل الدولة، كالقبيلة والمذهب والجماعات الإثنية، فالعولمة الاقتصادية تمس أساسا العالم المتقدم ، بينما يسجل كذلك على المستوى الدولي عولمة الفقر وعولمة اقتصاد الجريمة مع تطور عمليات تبييض الأموال، وتجارة الأسلحة أو المواد الأولية التي تغذي الصراعات (مثل البترول والألماس).

* بهذا تقتضي العولمة إعادة ترتيب الأوراق بين الأقاليم والشبكات العالمية، فهي مجال للاعتماد المتبادل بين النشاطات الشرعية وغير الشرعية، هي كذلك مجال للتنافس بين السلطات العمومية والسلطات الخاصة، بهذا فهي

تعيد النظر في إشكالية الدولة الوطنية وتفتح المجال أمام التفاعلات العابرة للحدود الوطنية.

- **على المستوين السياسي والأمني:** يمكن حصر أهم الآثار الناتجة عن تطورات منظومة القيم الدولية، في:

* تزايد الانكشاف الأمني على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتزايد مصادر التهديد وتداخلها وتنوعها، وتواصل تدويل القضايا والأزمات في العالم، واتساع نطاق التدخل الخارجي المباشر وتداعياته (الأزمة الليبية، الحرب في سوريا واليمن..الخ)، وتذبذب المواقف الدولية.

* دخول الدول النامية إلى فترة جديدة من التهديدات التي تدور في نطاق إعادة الهيكلة الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والسياسية في إطار عدد من المشاريع الدولية والإقليمية المتقاطعة والمتنافسة، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق هذه التهديدات وازدياد حدتها وشدتها. والأزمات الاقتصادية والحروب الأهلية وحملات التهجير واتساع نطاق سيطرة الجماعات الإرهابية ما هي إلا مظاهر لهذه التهديدات.

- **الإحالات والهوامش:**

1- ولد سنة 1937 في الولايات المتحدة الأمريكية، محلل ومنظر للعلاقات الدولية، ويعتبر هو و **Robert Owen Keohan** مؤسس المؤسساتية النيوليبرالية للعلاقات الدولية.

2- جوزيف س.ناي وجون د.دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض المملكة العربية السعودية، 2002، ص.18.

3- بيليس جون وسميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص13.

4- **نفس المرجع**، ص.14.

5- في: عبد المجيد قدي، *الكوكبة وواقع دول العالم الثالث*، في: **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم الإدارية، الجزء:37، رقم:2، 2001، ص.165.

6- أسامة المجذوب، **العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص36.

7- Jacques FONTANEL, **Géoéconomie de la globalisation**, Alger : office des publications universitaires, GRENOBLE : Université Pierre MENDES France, 2005, p.167.

8-«La coopération internationale à la croisée des chemins, l'aide, le commerce et la sécurité dans un monde marqué par les inégalités», in **:** PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 2005**, Paris : ECONOMICA, 2005, p.122.

9- CNUCED (conférence des nations unies sur le commerce et le développement), **Rapport sur le commerce et le développent,2014**, New York et Genève,2014, p6.

10- انظر: فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم التب الحديث، الاردن، 2010، ص ص171-194.

11- PNUD, « *La coopération internationale à la croisée des chemins, L'aide, le commerce et la sécurité dans un monde marqué par les inégalités », in :* PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 2005**, Paris : ECONOMICA, 2005, p.124.

12- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية**، دار الجامعة الجديدة مصر،2004 ، ص ص.274-275.

13- جاك فونتانال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي. مدخل إلى الجيواقتصاد**، (ترجمة محمود براهم)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص.231

14-CNUCED**, rapport sur l'investissement dans le monde 2018** « l'investissement et les nouvelles politiques industrielles.repères et vue d'ensemble », New York et Genève, 2018, p.viii.

15- وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، **اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ملامح تقرير الاستثمار العالمي 2018**، 2018، ص.5

16- وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، **اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ملامح تقرير الاستثمار العالمي 2018**، مرجع سابق، ص ص..3،4

17- تتضمن التقنيات ذات الصلة باستخدام النبات، والحيوان، والميكروبات لإنتاج مواد نافعة ومفيدة، أو تحسين ما هو موجود من هذه المواد، أو زيادة درجة الانتفاع منه، بإضافة استخدامات جديدة لها. لمزيد من التفاصيل انظر: فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص217.

18- Philippe HUGON, **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, Paris : Karthala, 2003, p.17-18.

19- زينب حسين عوض الله، **المرجع السابق**، ص271،270.

20- Philippe HUGON, op.cit., p.19.

21- عضوان في كلية فرانكفورت ذات التأثير القوي في مجال البحث الاجتماعي.

22- أنابيل موني، بيتسي إيفانز، **العولمة المفاهيم الأساسية**، (ترجمة آسيا دسوقي)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، 2009، ص ص 195، 196.

23- رضى محمد الداعوق، **العولمة، تداعياتها وآثارها، وسبل مواجهتها**، دار الكتب العلمية، لبنان، 2005، 30.

24- الدولة ذات السيادة الكاملة هي الدولة التي لا تخضع في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية لهيمنة دولة أخرى ، أي أنها مستقلة تماما في الداخل والخارج .

25- أقرت معاهدة وستفاليا عام 1648 بمبدإ السيادة. وبهذا فان كل الذين وقعوا المعاهدة وافقوا على احترام الحدود الجغرافية لباقي الأطراف وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية. فولدت آنذاك قارة أوروبا العصرية المؤلفة من دول وطنية ذات سيادة.

26-Philippe HUGON, op.cit., pp.20-21.

27- منير الحمش، *الشركات متعدية الجنسية-منظمة التجارة العالمية-مؤسستا بريتون وودز وفرض جدول أعمال اقتصادي سياسي على الدولة الوطنية*، في: **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص.118-119.

28- محي محمد مسعد، **دور الدولة في ظل العولمة ،«دراسة تحليلية مقارنة»**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ط1، 2004،ص.48.

29- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، (ترجمة فؤاد شاهين وآخرون)، المركــز الإنمــائي العربي ، بيروت،1993 ، ص 23.

30- محمد دويدار، *المنظمة العالمية للتجارة فلسفتها الاقتصادية و أبعادها القانونية*، في :**الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 2004، ص.1.

31- حسن رزق سلمان عبدو، "**النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**"، جامعة الأزهر – غزة – الدراســـات العليا كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم التاريخ والعلوم السياسية ، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، 2010، ص39.

32- Helen V.MILNER, *Economie politique internationale : au-delà de la stabilité hégémonique ?* In : **problèmes économiques**, n°2.578, août 1998, p3.

33- حسن رزق سلمان عبدو، المرجع السابق، ص.40

34-في: نفس المرجع،ص.41

35- محي محمد مسعد، **دور الدولة في ظل العولمة**، المرجع السابق، ص.57

36- أنظر الموقع: **https://arabic.sputniknews.com/world/201808191034738098**

37- سمير أمين، العولمة ومفهوم الدولة، في:**الدولة الوطنية و تحديات العولمة في الوطن العربي**، المرجع السابق الذكر، ص.10.

المصادر والمراجع:

- باللغة العربية

أولا: الكتب

1-أمين سمير وآخرون، **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، .2004

2-بيليس جون وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

3-جوزيف س.ناي وجون د.دوناهيو، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض المملكة العربية السعودية، .2002

4-الداعوق رضى محمد ، **العولمة، تداعياتها وآثارها، وسبل مواجهتها**، دار الكتب العلمية، لبنان، .2005

5-حسين عوض الله زينب ، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية**، ، مصر، دار الجامعة الجديدة،2004.

6-المجذوب أسامة، **العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، .1999

7- مسعد محي محمد ، **دور الدولة في ظل العولمة** ،«**دراسة تحليلية مقارنة**»،مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ط1، 2004.

8- موني أنابيل ، إيفانز بيتسي ، **العولمة المفاهيم الأساسية**، (ترجمة آسيا دسوقي)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، 2009، ص ص 195، 196.

9- فونتانال جاك، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي. مدخل إلى الجيواقتصاد**، (ترجمة محمود براهم)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2006.

10- فوكوياما فرانسيس ، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، (ترجمة فؤاد شاهين وآخرون)، المركـــز الإنمـــائي العربي ، بيروت،1993 ،

11-خلف فليح حسن ، **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.

ثانيا: الدوريات والتقارير

12-قدي عبد المجيد ، *الكوكبة وواقع دول العالم الثالث*، في: **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم الإدارية، الجزء:37، رقم:2، 2001.

13- وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، **اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ملامح تقرير الاستثمار العالمي 2018**، 2018.

ثالثا: المخطوطات:

14- عبدو حسن رزق سلمان، "**النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**"، جامعة الأزهر – غزة – الدراســـات العليا كلية الآداب والعلوم

الإنسانية قسم التاريخ والعلوم السياسية، *دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط*، 2010.

باللغة الأجنبية :

1-FONTANEL Jacques, **Géoéconomie de la globalisation**, Alger : office des publications universitaires, GRENOBLE : Université Pierre MENDES France, 2005.

2-HUGUON Philippe, **les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, Paris : Karthala, 2003

3-PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain 2005**, Paris : ECONOMICA, 2005.

4-CNUCED (conférence des nations unies sur le commerce et le développement), **Rapport sur le commerce et le développent,2014**, New York et Genève,2014.

5- V.MILNER Helen, *Economie politique internationale : au-delà de la stabilité hégémonique ?* In : **problèmes économiques**, n°2.578, août 1998.

6-Conférence internationale sur le commerce et l'investissement «Pour une Afrique qui tire bénéfice de la mondialisation», Dakar, Sénégal, 23-26 avril 2003, in **:** www.investrade-inafrica.org, consulté le 27/02/ 2017

7-Day Maguy, *Les multinationales investissent davantage dans les pays de l'OCDE,* ***in :*** www.lemonde.fr***, consulté le 29/06/17.***

8-CNUCED**, rapport sur l'investissement dans le monde2018** « l'investissement et les nouvelles politiques industrielles.repères et vue d'ensemble », New York et Genève, 2018, p.viii.

المواقع الشبكية:

1- عمار بوحوش، ***الدولة الوطنية في مواجهة العولمة والتغير في العلاقات الدولية***، على الرابط:

https://democraticac.de/?p=57281